الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/C.3/49/13
10 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة التاسعة والأربعون
اللجنة الثالثة
البند ٩٧ من جدول الأعمال

النهوض بالمرأة

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا

أتشرف بأن أحيل طيه معلومات عن مركز المرأة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وسأكون من الشاكرين لكم إذا ما عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٩٧ من جدول الأعمال.

(توقيع) دراغومير ديوكيتش
السفير
والقائم بالأعمال المؤقت

المرفق

١ - تعلق حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أهمية كبرى على المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي سيعقد في بيجينغ في عام ١٩٩٥. وذلك تمشيا مع السياسات التي تنتهجها منذ أمد بعيد للنهوض بمركز المرأة وفقا لالتزامات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بموجب الصكوك الدولية.

٢ - وتواصل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية متابعة الاتجاهات الإيجابية في مجال تطوير مركز المرأة من الناحية الدستورية والقانونية وتعزيزه من الناحية الفعلية.

٣ - ويضمن دستور جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المساواة المطلقة للمواطنين كافة بصرف النظر عن جنسهم. وبالإضافة إلى ذلك، تحظى المرأة بحماية خاصة في مكان العمل أثناء الحمل وفترة الرضاعة، بغض النظر عما إذا كانت متزوجة أو غير متزوجة.

٤ - وإجمالا، فقد تم تحقيق قدر كبير من الحماية الدستورية والقانونية للمرأة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وبينما تركز الجهود الراهنة على ترجمة تلك الأهداف إلى واقع عملي، أدت الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى إبطاء هذه العملية.

٥ - وفي هذا الجو السلبي الناجم عن الجزاءات، تعد النساء من أكثر الفئات تضررا، بالإضافة إلى الأطفال والمسنين. ففي عملية ترشيد المشاريع، مثلا، تتعرض النساء أكثر من الرجال لفقدان وظائفهن أو التخلي عنها إذ أنهن يستنكفن، لأسباب أسرية، عن قبول إعادة التدريب أو تغيير مكان العمل. وهناك شعور متزايد في المناخ الاجتماعي والاقتصادي السائد، بوجوب تخلي النساء عن وظائفهن والبقاء في المنزل مع الأطفال إذ أن الأسر لم تعد قادرة على تحمل المصاريف الباهظة لدور الحضانة. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما تنزع النساء إلى اختيار التقاعد المبكر. وهن يشعرن، بهذه الطريقة، أن البقاء في المنزل سيقلل من مصاريف الأسرة بدلا من الحصول على أجور بخسة للغاية وتعريض أنفسهن للمشقات كاستخدام وسائل النقل العامة السيئة، وغير ذلك.

٦ - وفي ظل الظروف الناجمة عن الجزاءات، تضررت أضعف شرائح السكان في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بسبب مجموعة من الانتكاسات. وفي حالة المرأة، هناك حالات للتطبيق التقييدي لبعض الحقوق التي ينص عليها القانون (مثل إجازة الأمومة)؛ وتقليل خدمات الرعاية الصحية الأساسية مثل توفير موانع الحمل؛ والإجهاض دون استخدام مخدر، والافتقار إلى مواد النظافة الصحية الشخصية الأساسية نظرا لنقصها أو لأسعارها الباهظة. وتشير الاحصاءات إلى أن هناك عددا متزايدا من حالات الولادة في المنازل. ولا يتمكن ضباط إنفاذ القانون، نتيجة نقص البنزين، من الوصول إلى الضحايا، وغالبيتهم من النساء في معظم الحالات، في الوقت المناسب.

٧ - وتشكل الأزمة الاقتصادية الطاحنة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السبب في أن توقعات تحقيق المساواة بين الجنسين في المجالات الاقتصادية والثقافية وغيرها من المجالات الاجتماعية، لا تبشر بالخير. وتنطوي الحالة الراهنة للبطالة المتزايدة على المخاطرة بالرجوع إلى عقلية النظام الأبوي. ولن تتحرر المرأة دون أساس اقتصادي متين.

٨ - ولذلك، ونظرا للحالة الراهنة، اعتمدت الحكومة تدابير حفز معينة مثل توفير لوازم الأطفال المجانية للرضع في شكل علاوة شهرية، ودعم مالي لجميع الأمهات غير العاملات يعادل ٢٠ في المائة من صافي أدنى أجر شهري، وأسعار حليب مخفضة للذين يحصلون على علاوة أطفال، وتمويل دور الحضانة من الميزانية وتوفير المواد الغذائية الأساسية من مخزونات الدولة.

٩ - وفي مثل هذه الأحوال، يجوز عن حق طرح سؤال عما إذا كان المجتمع الدولي قد تصرف، بفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والإصرار على مواصلتها، بما يتنافى مع تعهده الوارد في ديباجة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - "إن استئصال شأفة ... والسيطرة الأجنبية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول أمر أساسي بالنسبة إلى تمتع الرجال والنساء بحقوقهم تمتعا كاملا".

- - - - -